

## "النظر في عدالة المناخ وحقوق الإنسان في الاستجابة لكوفيد-19".

استجابة مشروع الشبكة حول البيئة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لازمة فيروس كورونا  
أبريل / نيسان 2020

أعدت هذه الوثيقة استناداً إلى مناقشات عبر الإنترنت مع العديد من أعضاء المشروع على نطاق الشبكة حول البيئة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإلى مدخلات مكتوبة منهم.

في أعقاب أزمة كوفيد-19 والاستجابة لها، سلط الأعضاء الضوء على المسائل الأساسية المثيرة للقلق في سياق العدالة المناخية وحقوق الإنسان، فضلاً عن الفرصة المتاحة للتأمل في ما تعنيه هذه الأزمة لجهة تقديم أجندة تحويلية في شأن المناخ تستند إلى الحقوق.

وأبرز الأعضاء أن عدة بلدان استخدمت الأزمة لإضعاف تدابير الحماية وإنفاذ القوانين في المجال البيئي، فضلاً عن الموافقة على مشاريع الوقود الأحفوري وغيرها من المشاريع المدمرة للبيئة أو تسهيلها.<sup>1</sup> ففي الولايات المتحدة، مثلاً، أوقفت وكالة حماية البيئة إنفاذ القوانين البيئية خلال أزمة كوفيد-19. وفي رد على ذلك، **دعت** منظمة العفو الدولية الولايات المتحدة إلى إلغاء فوري لتعليق تدابير الحماية البيئية هذه. وفي هذه الأثناء، أمرت الحكومة في كولومبيا بتعليق كل المشاورات الشخصية، ونقلتها بدلاً من ذلك إلى المنصات الافتراضية، ففوضت بالتالي حقوق التشاور والمشاركة ذات التداعيات الكبيرة على حقوق الإنسان والحقوق البيئية. وتشارك لجنة البيئة للدفاع عن الحياة في التصدي لهذا الإجراء.<sup>2</sup> وفي الهند، أجازت الحكومة العديد من مشاريع البنية التحتية والتنمية وتقترح تعديلات للتخفيف من عملية تقييم الأثر البيئي.<sup>3</sup> وفي تطورات ذات صلة، يبدو أيضاً أن جماعات الضغط التابعة للشركات، ولاسيما منها العاملة في قطاع النفط والغاز، تتذرع بالأزمة للمطالبة بالدعم المالي، فضلاً عن إلغاء القيود التنظيمية، بما في ذلك إلغاء القيود التنظيمية المرتبطة بالمناخ (مثلاً، تأجيل الزيادات المخطط لها في الضريبة الفيدرالية على الكربون)، بما في ذلك في الولايات المتحدة وكندا وأستراليا.<sup>4</sup>

وبالإضافة إلى ذلك، يفيد الأعضاء بأن قمع الاحتجاجات تزايد في أعقاب الأزمة، فضلاً عن زيادة اضطهاد المدافعين عن حقوق الإنسان البيئية، الذين يجرون أنفسهم في أماكنهم ويُستهدفون بسهولة أكبر. مثلاً وكما لاحظت الرابطة المشتركة في أمريكا اللاتينية للدفاع عن البيئة (AIDA) في كولومبيا، قُتل ثلاثة من القادة الاجتماعيين في غضون أسبوع واحد بعد تطبيق بتدابير الحجر الصحي. ووصفت منظمة الفرنسييسكان الدولية القمع العنيف الذي مارسته الشرطة ضد احتجاج سلمي على التعدين نفذه مجتمع محلي متأثر في ديديبو بالفلبين في خضم عملية معرزة لإغلاق المجتمعات المحلية. وأفادت المنظمة أيضاً بأن التعدين في البرازيل صُنّف نشاطاً أساسياً، مما يمكن من زيادة التعدي على أراضي الأمازون وأقاليم السكان الأصلية، في حين أن الاحتجاج من جانب المجتمعات المحلية أصبح مستحيلاً.

<sup>1</sup> الرابطة المشتركة في أمريكا اللاتينية للدفاع عن البيئة (AIDA)، نداء المجموعة الاستشارية للعدالة المناخية، 30 آذار / مارس 2020، (استشهاد بحالات في الأرجنتين وبيرو)؛ منتدى آسيا، مساهمة مكتوبة، 17 نيسان / أبريل 2020 (استشهاد بإضعاف الحماية البيئية وتيسير الأنشطة الاستخراجية للشركات المدمرة للبيئة في الفلبين)؛ انظروا أيضاً المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان وبيان البيئة في شأن كوفيد-19: <https://bit.ly/3emSjiT>

<sup>2</sup> لجنة البيئة للدفاع عن الحياة، مساهمة مكتوبة، 17 نيسان / أبريل 2020.

<sup>3</sup> نزيدك، مساهمة مكتوبة، 16 نيسان / أبريل 2020. انظروا أيضاً، جاكوب كوشي، اللجنة العليا للحياة البرية تعقد مؤتمراً افتراضياً، وتجزئ مشاريع في البنية التحتية، "الهندو"، 9 نيسان / أبريل 2020، <https://bit.ly/2VcJfW6>

<sup>4</sup> أيدي، الملوثون يرون في الفيروس التاجي فرصة للضغط ضد السياسات المناخية، 3 نيسان / أبريل 2020. <https://bit.ly/2XTuA4b>

وسلّطت المجموعة الدولية لحقوق الأقليات الضوء على الخطر الخاص الذي ينطوي عليه كوفيد-19 بالنسبة إلى السكان الأصليين، ولاسيما لجهة الآثار الصحية الأوسع نطاقاً، مشيرة إلى أن نسباً مئوية كبيرة من السكان الأصليين يمكن أن تمرض أو تضطر إلى الهجرة، وأن تركهم لأراضيهم العرفية يمكن أن يشكل خطراً جسيماً على حقوقهم الإنسانية، وكذلك على التنوع البيولوجي والحلول التي توفرها معارفهم لأزمة المناخ.

كذلك سلط الأعضاء الضوء على الروايات الإشكالية الناشئة للاحتفال بالتحسن المؤقت في جودة الهواء والحد المؤقت من الانبعاثات، حتى عندما يكون هذا على حساب المعاناة الإنسانية ("الناس هم الفيروس"). وفي شكل خاص، تتجاهل هذه الروايات الفقراء والمهاجرين والمجتمعات المحلية للسكان الأصليين، على سبيل المثال لا الحصر، فتهمل، مثلاً، كيفية تطبيق بعض السياسات العامة، على غرار الإغلاقات من دون إشعار كاف أو دعم مناسب ما أثر في الحقوق الإنسانية لأكثر العاملين ضعفاً، مثل العاملين المهاجرين ذوي الأجور المنخفضة في الهند. وقد يساهم هذا النوع من الروايات في تحويل المسؤولية عن التدهور البيئي وتغير المناخ إلى الناس بعيداً عن الإخفاقات النظامية لأنظمتنا السياسية والاقتصادية. وهذا قد يديم أيضاً النموذج البشري في مقابل النموذج البيئي الذي قد يؤدي، وفق المجموعة الدولية لحقوق الأقليات، إلى مزيد من التبرير لممارسة حفظ المعازل أو ممارسات مماثلة، ما يهدد الحقوق الإنسانية للسكان الضعفاء.

وفي حين أُلغي مؤتمر الأطراف الـ26 (COP26) بسبب أزمة كوفيد-19، يدعو نشطاء المناخ وحقوق الإنسان الدول إلى مواصلة العمل العاجل في شأن المناخ. بيد أن التخفيضات الحتمية في الميزانيات نتيجة للأزمة قد تؤثر سلباً في تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً أو في احتمال تعزيز الطموح المناخي للبلدان، وتمثل عقبة أخرى أمام تنفيذ تدابير متوافقة مع حقوق الإنسان لمعالجة أزمة المناخ. ورأى مركز القانون والعدالة والمجتمع أن عام 2020 عام حاسم لتحديث الالتزامات، وأنها نشهد بالفعل أولى علامات الانتقال إلى الطموح، مثلاً، في إنجاز المساهمة المحددة وطنياً لليابان. وثمة حاجة مستمرة إلى المناصرة الاستراتيجية والاستباقية في شأن مواصلة العمل المناخي حتى في مواجهة هذه الأزمة.

وعلى الرغم من تسليط هذه الأزمة الضوء على الترابط الأساسي الذي يميز وجودنا، ترى الجمعية المصرية لحقوق الإنسان (EACR) أيضاً أن هذه الأزمة تسلط الضوء بوضوح على حقيقة مفادها بأننا لسنا في وضع يسمح لنا بالتعامل مع أزمة بهذا الحجم، ناهيك عن الأزمات المتعددة والمقاومة لها، من دون إعادة هيكلة شاملة كبيرة.<sup>5</sup>

وتناولت شبكة المعلومات والعمل الدولية في شأن أولوية الغذاء (FI)، وميثاق الشعوب الأصلية في آسيا (AIPP)، ومنظمة الفرنسيين الدولية، ونزدك، إلى جانب بعض الدراسات، كفية تحريك السعي الدائم إلى تحقيق النمو الاقتصادي والربح لدى قلة من الناس لإزالة الغابات، والاستخراج، ونزع ملكيات السكان الأصليين والمجتمعات المحلية الأخرى، وتدمير التنوع البيولوجي، ما يؤدي إلى التواصل مع الأحياء البرية برفقة أمراض جديدة وتهديد بجوائح مستقبلية. وينبغي تجنب هذه الجوائح وإدارتها على نحو أفضل في المستقبل من خلال معالجة الأزمة البيئية وأزمة المناخ على وجه السرعة وبالجدية اللازمة. كذلك تكشف الأزمة والاستجابة لها، وفق ما ذكرته لوك شاكتي أهبان ومركز القانون والعدالة والمجتمع، عن أوجه عدم المساواة النظامية وأوجه الضعف الهيكلية وتفاقمها، في البلدان وفي ما بينها، وهذا يمكن في كثير من الحالات وراء أزمة المناخ أيضاً، إذ تكون أكثر البلدان تضرراً بالأزمة هي أضعف البلدان في أغلب الأحيان. وشارك الأعضاء رأياً تدعمه البحوث ومفاده بأن العديد من المجتمعات المحلية الأكثر فقراً وغيرها من الجماعات المهمشة تقع بالقرب من مشاريع ملوثة واستخراجية، ما يؤدي إلى مسائل تتعلق بالصحة التنفسية تجعل هذه المجتمعات والجماعات أكثر عُرضة للإصابة بمرض كوفيد-19. وأشارت المبادرة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (GI) إلى أننا شهدنا منذ أمد بعيد ردة فعل عكسية مضادة للعلوم، ولاسيما في ما يتصل بتغير المناخ، لكن على الرغم من ذلك، يبدو أن أحد الجوانب الإيجابية المحتملة للأزمة يتمثل في أنها تؤدي إلى إعادة تقييم الخبرات العلمية وزيادة الانفتاح على سبل المعيشة الأخرى (أي الإقلال من السفر جواً)، وهذا من شأنه أن يسمح لنا بإعادة

النظر في استثمارات البنية التحتية. ولا بد من النظر إلى هذه المسائل ونحن نخطط لإعادة الهيكلة الشاملة التي تستند إلى حقوق الإنسان في مرحلة ما بعد الأزمة.

ونظراً إلى حجم الأزمة والآثار الاقتصادية الحتمية التي تنتظرنا، أكد العديد من الأعضاء على الحاجة إلى مناصرة التعافي المنصف المسترشد بنهج نسائي متقاطع، يركز على المجتمعات المحلية والحركات المقاومة، ويستتير بتجربتنا الجماعية خلال الأزمة.

ونظرت شركاء من أجل الكرامة والحقوق في ما ينبغي لنا أن نتعلمه من هذه الأزمة. أولاً، يُعد التضامن الاجتماعي خلال التباعد المادي والحجر الذاتي في كل أنحاء العالم هو في الأساس ما يوفّر الحماية للبشرية جمعاء. وثانياً، نحن نرى ما هو ضروري في اقتصادنا. والعاملون الضروريون الذين يعملون لإبقاء سكاننا مكتفين هم في المقام الأول موظفون عامون وعاملون يتقاضون أجوراً متدنية في القطاعات الرعائية، والأنظمة الغذائية، والمصانع التي تنتج السلع الأساسية. وما ظهر كأنظمة أساسية – الرعاية الصحية، والحكومة، وشبكات المعونة المتبادلة، والبنية التحتية للمجتمعات المحلية – يحافظ أيضاً على سلامة عالمنا.

وتقدم الدروس المستفادة من كوفيد-19 هذه مخططاً أولاً لتوليد المرونة في مواجهة كارثة اقتصادية وشيكة وأزمة المناخ الجارية و لرفع مستوى الأنظمة الأساسية التي يتعين علينا أن نركز عليها في أي عملية للتعافي. وأعرب أعضاء متعددون عن أن التضامن، الذي تشكله بدائل توجهها المجتمعات المحلية وتأخذ في الاعتبار المنظومات الإيكولوجية بأكملها وتستند إلى حقوق الإنسان، يمكن أن يبعدها عن الاقتصاد الذي يحركه الوقود الأحفوري إلى اقتصاد يعطي الناس والكوكب الأولوية على الربح. وفي هذا السياق، سيتعين علينا، كما اتضح بالفعل، أن **نعكس** صعود الحكم الاستبدادي والاستخدام المفرط للقوة من جانب الدول في سياق الأزمة. لكن هذا الكفاح من أجل التعافي المنصف يشكل ضرورة أساسية لاستعادة حقوق الإنسان وحماية كوكبنا. وكما **أكد** ميثاق الشعوب الأصلية في آسيا، يشكل "الحفاظ على توازن أمن الأرض واحترام الرفاه المتبادل بين الناس والطبيعة حلاً بعيد الأجل لتزدهر الحياة على الكوكب".

وإذ ننظر في ما تقدم، ندعو الدول إلى القيام بما يلي<sup>6</sup>:

1. ضمان أن تركز الاستجابات لكوفيد-19 على الحقوق الإنسانية والبيئية، وتسترشد بالمبادئ الشاملة المتمثلة في الشمول والمشاركة والشفافية والمساواة الموضوعية والمساءلة.

### في الأجل القريب

- إلغاء كل عمليات التعليق لحمايات البيئة وإنفاذها، مع أثر فوري، ما لم يكن ذلك مقتصرًا تمامًا على ضبط الجائحة.
- احترام كل حقوق الإنسان والحقوق البيئية وحمايتها وإعمالها في سياق الاستجابات لكوفيد-19. ويجب أن تكون أي قيود على الحقوق ضرورية تمامًا ومقتصرة مؤقتاً على مواجهة الجائحة، وقانونية، ومعقولة، ومتناسبة مع المعايير الدولية.
- ضمان توفير حماية إضافية لجميع المدافعين عن الحقوق الإنسانية والبيئية.

<sup>6</sup> قدم العديد من الأعضاء مدخلات شكلت هذه المطالب، بما في ذلك: مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (GI)، والرابطة المشتركة في أمريكا اللاتينية للدفاع عن البيئة (AIDA)، ومنندى آسيا والمحيط الهادئ المعني بالمرأة والقانون والتنمية (APLWD)، وميثاق الشعوب الأصلية في آسيا (AIPP)، ومركز القانون والعدالة والمجتمع، ونزديك، ولوك شاكنتي أبيهان، وشبكة المعلومات والعمل الدولية في شأن أولوية الغذاء (FI)، والمبادرة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (GI)، ومجلس رعاية الأندوريس، وأسوشينيس، وشركاء من أجل الكرامة والحقوق، والجمعية المصرية للحقوق الجماعية، ولجنة البيئة للدفاع عن الحياة، ومنظمة الفرنسيين الدولي، وشبكة قانون حقوق الإنسان، ومنندى آسيا، والمنندى العالمي لصيادي الأسماك، الصيادين، والمجموعة الدولية لحقوق الأقليات (MRG).



- احترام وحماية الحقوق التشاركية، وحيثما ينطبق ذلك، احترام عملية الموافقة الحرة المسبقة والمستنيرة للمجتمعات المحلية والحركات المتأثرة، في ما يتعلق بأي عملية لاتخاذ القرارات التي تؤثر في حقوقها ومصالحها.
- تعليق الموافقة على التصاريح البيئية وغيرها من التصاريح الرسمية للمشاريع التنموية الحساسة، ما لم يكن ذلك ضرورياً تماماً للاستجابة للأزمة، إلى أن يمكن ضمان الحقوق المذكورة أعلاه على نحو كاف.

### في الأجل المتوسط إلى البعيد

- تعزيز التعاون الدولي في سياق أزمة كوفيد والمشاركة فيه للتوفيق بين أولويات الصحة العامة وأجندة تغير المناخ، وأجندة التنوع البيولوجي لما بعد عام 2020، وأهداف التنمية المستدامة، والالتزامات بحقوق الإنسان، وتبني نهج مستند إلى حقوق الإنسان في التعامل مع البيانات والعلوم لتوجيه عملية اتخاذ القرارات العامة.
  - ضمان عدم استخدام عمليات تعبئة الموارد على الصعيد الوطني في ما بين البلدان المانحة استجابة لأزمة كوفيد-19 كذريعة للحد من التعاون والمساعدة الدوليين، ولاسيما في ما يتعلق بجهود تمويل مكافحة تغير المناخ، المخصّصين للبلدان النامية.
  - اعتماد تدابير قانونية وتدابير على صعيد السياسات لوقف أثر الشركات الذي يخلف تداعيات سلبية على الحقوق الإنسانية والبيئية، مثل حظر ممارسة الضغط من قبل الشركات في مجال السياسات المناخية والتنظيمات البيئية.
  - تبني أنظمة حماية اجتماعية شاملة، نفي بالالتزامات على صعيد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، لمعالجة الاحتياجات التي تظهر في شكل صارخ في أزمة كوفيد-19، وفي شكل متزايد في أزمة المناخ.
2. نشر الموارد الهائلة التي جرت تعبئتها من أجل التعافي وذلك بهدف تعزيز تحول اقتصادي تحويلي يدعم حقوق الإنسان والعدالة المناخية وحفز هذا التحول

### في الأجل القريب

- التأكد من أن أي مساعدة تحصل عليها شركات الوقود الأحفوري تكون موجهة إلى العاملين وإلى صيانة الخدمات الحالية، بدلاً من القيام بأعمال استكشاف وتطوير جديدة. ولا بد أن تكون هذه المساعدات مشروطة بالتزامات محددة زمنياً للتخلص التدريجي من الوقود الأحفوري بما يتفق مع التوجيهات العلمية التي تقدمها اللجنة الدولية لدراسة تغير المناخ، وأن تكون متوافقة مع حقوق العاملين كلها.<sup>7</sup> وإذا ما جرى توخي مساعدة كهذه في الأجل المتوسط إلى الأجل البعيد، ينبغي تطبيق الاعتبارات نفسها.

### في الأجل المتوسط إلى البعيد

- ضمان توافق الحوافز الاقتصادية وحزم التعافي، ولاسيما في ما يتعلق بأي مساعدة تقدم إلى الشركات، مع الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان وتعزيز التحول المنصف والعادل نحو اقتصاد لا يحتوي على انبعاثات كربونية ويستند إلى الرعاية / يعيد توليد رؤوس الأموال.

<sup>7</sup> وفق توصية منظمة العفو الدولية.



- وقف التدمير الإيكولوجي الذي يحدث من خلال الزراعة الصناعية، والصناعات الاستخراجية، والتحضر السريع، وتحويل نظم الأغذية الصناعية إلى نظم غذائية صحية ومستدامة ومنصفة تتمحور حول الممارسات الزراعية الإيكولوجية والابتكارات التي توجهها المجتمعات المحلية.
- ضمان منح تخفيف لأعباء الديون، بما في ذلك إعادة هيكلة الديون البعيدة الأجل، لكل البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، من أجل منحها الحيز المالي العام لمعالجة الأزمات المرتبطة بكوفيد-19 وأزمة المناخ.